تحديات إشراك الفواعل غير الرسمية في الصنع الجيد للسياسة الطاقوية في الجزائر

The challenges of informal actors' participation in good making of energy policy in Algeria

الدكتور/ سمير كيم[1،3]، طالبة الدكتوراه/ وهيبة كواشي[2]

[1]جامعة تبسة، (الجزائر)

[2]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

[3]المؤلف المراسل: s.kime@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/16 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/27 تاريخ النشر: 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد قشي (جامعة الجزائر 2) اللغة الإنجليزية: د./ وسام تواتي (جامعة الجزائر 2)

ملخّص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد تحديات المساهمة الفعالة للفواعل غير الرسمية المجتمع المدني كنموذج في الصنع الجيد للسياسة الطاقوية في الجزائر، وهذا عبر الإجابة عن إشكالية مفادها طبيعة التحديات المرتبطة بمشاركة الفواعل غير الرسمية في الصنع الجيد للسياسة الطاقوية في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في الصنع الجيد للسياسة الطاقوية في الجزائر تعترضها تحديات عديدة أبرزها حداثة التجربة الجزائرية في مجال التوجه نحو حوكمة الموارد الطاقوية، و غياب إطار تعاوني وتنظيمي بين الهيئات الحكومية المعنية بالسياسة الطاقوية ومنظمات المجتمع المدني يمنعه أن يؤدي دور حقيقي في حوكمة السياسات العامة عموما و القطاع الطاقوي تحديدا.

الكلمات المفتاحية: التحو الفواعل؛ الصنع الجيد؛ الطاقة؛ الجودة؛ الجزائر.

Abstract:

The aim of this research paper is to monitor the challenges of effective contribution of informal actors: the civil society as model in good making of energy policy in Algeria, by investigating a research problem about the nature of the challenges related to the participation of informal actors in good making of energy policy in Algeria. This study concluded out that the participation of civil society organizations faces many challenges, notably the recent Algerian experience in field of approaching energy resources governance, the absence of cooperative and organizational framework between government agencies concerned with energy policy and civil society organizations that prevents it from playing a real role in public policy governance in general, and the energy sector in particular.

***Key words**: Actors; good making ; Energy; Quality; Algeria.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدّمة:

يحظى مفهوم الحوكمة بالمزيد من الاهتمام من طرف الباحثين والخبراء، حيث أصبح هذا المفهوم يستخدم بإعتباره مرجعية وفلسفة تعبر عن الإدارة الجيدة والرشيدة للحقل المعني بالحوكمة.

في هذا السياق تتم الدعوة بشكل متزايد لحوكمة السياسات العامة الوطنية بمختلف مستوياتها القطاعية: الصحية، التشغيلية، الطاقوية، هذه الأخيرة التي تعتبر أحد السياسات العامة ذات الاهتمام الاستراتيجي، ويتم توظيف مفهوم الحوكمة في إطار السياسة الطاقوية عادة عبر التركيز على ضرورة مساهمة مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنعها وتقويمها.

وباعتبار أن الحوكمة الطاقوية تتأسس حول تبني مجموعة من السياسات الطاقوية الهادفة لترشيد استهلاك الطاقة، وتبنى المشاريع الطاقوية ذات البعد التنموي المستدام، فجدير بنا البحث في التحديات المرتبطة بالمساهمة الفعالة للفواعل غير الرسمية بالتركيز على منظمات المجتمع المدني في مسار حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر.

على ضوء ماتقدم وبناء عليه تتأسس هذا الورقة البحثية على الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي التحديات التي تحول دون مشاركة فعالة للفواعل غير الرسمية في حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر بالتركيز على المجتمع المدني؟

للإجابة على الإشكالية ووضعها في مستوى التحليل سيتم إختبار الفرضيات التالية:

- تؤدي دولنة المجتمع المدني في الجزائر إلى محدودية المساهمة الفعالة في مسار حوكمة السياسة الطاقوية.
- تؤدي حداثة التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الطاقوية إلى محدودية المساهمة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في مسار حوكمة السياسة الطاقوية.

بناء على ماتقدم تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كمايلي:

- تحديد المقاربة المفاهيمية الملائمة لتحليل مفهوم الحوكمة الطاقوية.
- رصد واقع مساهمة المجتمع المدني في حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر.
- تحديد أهم التحديات المرتبطة بالمساهمة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر.

من أجل تحليل الإشكالية واختبار الفرضيات سيتم الإعتماد على ثلاثة محاور أساسية كمايلي: سيركز المحور الأول على تقديم مقاربة مفاهيمية ونظرية ملائمة لفهم الحوكمة الطاقوية، أما المحور الثاني سيتم من خلاله رصد وتحليل أهم التحديات المرتبطة بالحوكمة الطاقوية في الجزائر، فيما سيركز المحور الثالث على التحديات المرتبطة ببنية وهيكلة المجتمع المدني في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول:

حوكمة السياسة الطاقوية مقاربة مفاهيمية ونظرية

يتطلب التحليل الموضوعي قيام الباحث بضبط المفاهيم المحورية والمركزية في البحث، وعلى ضوء ذلك سيتم تقديم مقاربة مفاهيمية ونظرية للحوكمة الطاقوية عبر عرض أبرز المفاهيم وكذا تحديد المقاربات النظرية المفسرة.

أولا: حوكمة السياسة الطاقوية مقاربة مفاهيمية

سيتم من خلال هذا العنصر ضبط المفاهيم المحورية في الدراسة وأبرزها مفهوم السياسة الطاقوية، الحوكمة الطاقوية.

1.مفهوم السياسة الطاقوية:

لقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم السياسة الطاقوية، وفي هذا الإطار سنقوم بتقديم أهمها كما يلي:

تُعرّف السياسة الطاقوية حسب "أندري برونتيرا بأنها":' مجموعة التدخلات والأنشطة التي تقوم بها المصالح المعنية في قطاعات الفحم والكهرباء والنفط والغاز، وكذلك الطاقة النووية والمتجددة بهدف تحسين كفاءة الطاقة من حيث العرض والإستهلاك". (Prontera, 2009, p. 2)

يتضح من خلال هذا التعريف أن السياسة الطاقوية تشمل مجموعة من القرارات المعتمدة لإدارة الإمدادات الطاقوية (توليد الكهرباء، الطاقات المتجددة) وتلك المعتمدة لإدارة الطلب على الطاقة (توفير الطاقة، كفاءة الطاقة).

على خلاف التعريف الأول يرى "أنتوني أوون" بأن السياسة الطاقوية:" تهتم ليس بكفاءة الطاقة فحسب، بل تتضمن أيضا مجموعة القواعد التي تهتم بالعدالة الإجتماعية والقضايا المرتبطة بالتأثيرات البيئية لإستخدام الطاقة، فضلا عن الإستدامة طويلة المدى لموارد الطاقة المتاحة للمجتمع، كما أن السياسة الطاقوية يجب أن تكون متسقة مع السياسات القطاعية الأخرى مثل السياسة البيئية والصناعية، وسياسة الضرائب". (Owen, 2009, p. 6)

يتضح من خلال هذا التعريف بأن السياسة الطاقوية تعنى بمنظومة متكاملة من القواعد، وهي سياسة متفاعلة مع البيئة الإجتماعية، وتأخذ بعين الإعتبار قواعد التنمية المستدامة، والتكامل القطاعي مع مختلف السياسات.

كما تُعرف السياسة الطاقوية بأنها:" بأنها مجموعة من الاجراءات التنظيمية والرقابية بهدف تطوير قطاع الطاقة، وهي توفر مجموعة من الأدوات الارشادية على المستوى الكلي، ومجموعة من الآليات التسييرية على المستوى الجزئي لتمكين القطاعين العام والخاص من تعديل العلاقة بين نظام الطاقة والنظم السوسيو اقتصادية والبيئية للمجتمع". (Liu, 2015, p. 103)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تُعرف السياسة الطاقوية بأنها: "مجال سياسات مشترك بين القطاعات، أو يمتد عبر الحدود، مما يعني أن السياسة الطاقوية لها آثار وتتأثر بالقرارات المتخذة في القطاعات المجاورة مثل القطاع الزراعي والإقتصادي والبيئي والصحي". (Tosun, 2016, p. 174)

على ضوء ماتقدم يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي للسياسة الطاقوية:" هي سياسة عبر قطاعية تتضمن مجموعة من الإجراءات والآليات والقواعد الخاصة بتنظيم القطاع الطاقوي على مستوى الإمدادات الطاقوية والطلب عليها، بهدف تحقيق مجموعة من المبادئ المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ".

2.مفهوم الحوكمة الطاقوية:

قبل التطرق لمفهوم الحوكمة الطاقوية وجب الإشارة إلى أن مفهوم الحوكمة سيستخدم في هذا المقام كفلسفة للتسيير تقوم على الإدارة الجيدة للقطاع المعني بالحوكمة، وعلى ضوء ذلك سيتم تقديم أهم التعريفات كمايلي:

تُعرف الحوكمة الطاقوية على أنها:" قيادة السلوك الإستهلاكي الطاقوي إلى زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لخلق التوليفة المثلى للطاقة المستدامة الموجهة لتعظيم المكاسب عبر الأجيال القادمة والحالية؛ أي استغلال مستدام للطاقة". (مهديد، 2019، ص 200).

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة الطاقوية تتمثل في مجموعة من التوجيهات المتعلقة بعقلنة الإستهلاك الطاقوي وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

كما يمكن تعريف الحوكمة الطاقوية بأنها:" نظام صُنع لتنفيذ القرارات المتعلقة بإستغلال موارد النفط والغاز للأمة، يشمل التنظيم الهيكلي والهرمي للقطاع، وعمليات صنع القرار والإتصال، والسياسات والأهداف التي تحكم نشاطها وتنظم تلك الأنشطة بما يضمن أمن طاقة الدولة". (عباس، 2017، ص 35).

كما ينصرف مفهوم الحوكمة الطاقوية إلى:" دراسة وتحليل الفُرص المتاحة لتحقيق انتقال نحو اقتصاد خالي منخفض الكربون، يعتمد على النظم المستدامة للطاقة، دون اغفال توزيع المنافع، والتكاليف البشرية والايكولوجية لاستخدمات الطاقة وتحديد الأولويات للتخفيف من حدة الفقر، والالتزام بمشروع وطني لحوكمة الموارد الطاقوية، عبر استثمار مبالغ هامة لتمويل وإعادة توجيه أهداف القطاع الخاص للطاقة". (براجي، 2012، ص 57)

في تعريف آخر للحوكمة الطاقوية يُشير إلى أنها: "ترشيد استخدام الموارد الطاقوية التقليدية باعتماد سياسة طاقوية تكرس الأنماط السلوكية الإنتاجية و الاستهلاكية المستدامة، إدماج الطاقات المتجددة وتطوير التكنولوجيات النظيفة، واعتماد سياسة ابتكارية بعيدة المدى للاستثمار الاستخلافي للعوائد الطاقوية بما يحقق الفعالية البيئية، العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية ويُؤسس لتنمية اقتصادية متوازنة قطاعيا وجهويا". (بوفنش، 2018، ص 36)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ضوء ماتقدم يُمكن الخروج بالتعريف الاجرائي التالي للحوكمة الطاقوية باعتبارها: "مجموعة من الاجراءات والآليات الهادفة إلى ترشيد وعقلنة الاستهلاك الطاقوي، والعمل نحو الاعتماد بشكل متزايد على الطاقات المتجددة، والعمل على إدارة جيدة للقطاع الطاقوي من خلال مقاربة تشاركية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".

ثانيا: منظمات المجتمع المدني كفاعل في الحوكمة الطاقوية مقاربة نظرية

سيتم من خلال هذا العنصر تقديم التأسيس النظري لمشاركة المجتمع المدني كفاعل في الحوكمة الطاقوية وهذا عبر فحص أبرز الأدبيات النظرية في هذا المجال، حيث سيتم رصد أبرز مظاهر مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة الطاقوية.

يرى العديد من المتخصصين في الدراسات البيئية بأن منظمات المجتمع المدني لها دورا مهما في تحقيق الحوكمة الطاقوية عبر المحافظة على الممارسات العقلانية لإدارة القطاع الطاقوي، والعمل على استدامة أنظمة الطاقة القائمة، حيث تساهم الجمعيات المدنية في إعادة انتاج القيم والممارسات الاجتماعية التي تعتمد وتعتبر جزء من المنظومة الطاقوية القائمة على الاستدامة، وبالنظر للتهديدات المختلفة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية، وجب العمل على تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني كوسيط من أجل تفعيل استخدام التقنيات المنخفضة الكربون على المستوى المجتمعي. (Smith, 2012, p. 3).

في نفس السياق فإن الاستجابة المجتمعية للنظم الطاقوية المستدامة تتشكل غالبا عبر منظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز التغيير نحو مجتمع متدخل ومستدام من أجل التوجه نحو استهلاك المنتخبات منخفضة الكربون، كما أن منظمات المجتمع المدني تساهم في خلق طرق جديدة للإستجابة للأزمات والفرص، فمن المنصف القول أن منظمات المجتمع المدني تساهم في إعادة تشكيل الممارسات الاجتماعية كاستجابة للتحول نحو نظم طاقوية أكثر استدامة بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية. (Hoppe, 2019, p. 3)

كما أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا فاعلا في تثقيف وتسهيل الاستخدام الفعال للطاقة من قبل المواطنين، وتمكين الشراء الجماعي للطاقة المتجددة أو المتوفرة في الواقع عبر عمليات إعادة التوليد أو المعالجة والتوزيع للطاقة المشتقة من الموارد المتجددة الموجهة للإستهلاك من قبل المواطنين وهذا للمحافظة على المحيط الذي يتم فيه توليد ومعالجة الطاقات المتجددة. (Dieperink, 2014, p. 298).

وتشير دراسة أعدها "إيران غارسيا" حول المدن والمجتمع المدني كتحالف لأجل انتقال طاقوي إلى ستة أبعاد يجب التركيز عليها عند معالجة مساهمة المجتمع المدني في الحوكمة الطاقوية وهي: (Garcia, 2019, p. 6)

- توفير فرصة حقيقية للمشاركة في التخطيط والتنفيذ بشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات حول الفرص الموجودة للاستثمار في الطاقات المتجددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بناء الثقة ومساعدة أصحاب المصلحة القائمين على الحوكمة الطاقوية، على فهم الاحتياجات المرتبطة بالمدن المستدامة، عبر العمل والشراكة في وضع مبادئ مشتركة مع المجتمع المدني.

- تساهم مشاركة المجتمع المدني في مسار الحوكمة الطاقوية في وضع مبادئ لجعل هذه المشاركة ذات مغزى، لأن هذه المشاريع الطاقوية المستديمة تتطلب الكثير من الوقت والتكلفة.

- ضرورة توفر الوضوح والشفافية خلال عملية المشاركة المدنية في مسار الحوكمة الطاقوية على كافة مراحل الشراكة وأهدافها.

- ضرورة إيجاد مؤسسات تمكينية تُقدم تمثيلا شاملا لمختلف أطياف المجتمع حول موضوع الطاقات المتجددة، وهو ما يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني.

- تغيير التنظيمات والإجراءات المرتبطة بالاستهلاك الطاقوي من أجل تسهيل دور منظمات المجتمع المدني في تسهيل وتوسيع نطاق الطاقات المتجددة.

ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة لمشاركة المجتمع المدني في الحوكمة الطاقوية

على الصعيد النظري والمنهجي فإن فهم تأثير منظمات المجتمع المدني على النظم الطاقوية يتطلب اعتماد إطار نظري مشترك، وعلى ضوء ذلك سوف نسعى من خلال هذا البحث إلى تطوير إطار نظري ملائم لتقديم منظمات المجتمع المدني باعتبارها عنصرا حاسما في تطوير النظم الطاقوية وتفعيل مسار الحوكمة الطاقوية، ويُمكن توضيح ذلك بالتركيز على مقاربة الحوكمة المتعددة المستويات، التي تُركز على دور الحوكمة في بناء شراكة جديدة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تُثير هذه المقاربة مجموعة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة الأطراف المسؤولة عن التحول نحو الطاقة المستدامة، وطبيعة التغيرات الناتجة عن هذا التحول، وما يترتب على ذلك من آثار طويلة المدى على المجتمع، وبما أن منظومة الحوكمة تُتيح شراكات جديدة من الحكم بين الجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فإن هذا يساعد في تجاوز العديد من التحديات التي تواجهها مبادرات الطاقة المستدامة، عبر العمل على تحويل البنية التحتية المهيمنة(غير المستدامة) أو استبدالها، وكذا العمل على إزالة السلوكيات المرتبطة بالاستخدام غير المستدام للطاقة.

كما تؤدي هذه الفواعل الجديدة إلى ظهور ترتيبات حوكمة بديلة تمكن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من تطوير حلول أكثر ملائمة للسياق الثقافي و الاجتماعي المادي المحلي، إضافة إلى أن اعتماد مقاربة الحوكمة كفضاء لتعدد الفواعل في مجال التحول نحو الطاقة المستدامة يؤدي إلى توسيع الدعم المالي والتقني وغيره من أشكال بناء القدرات، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الرؤى والأفكار، والتي تُعتبر حاسمة في تحقيق تحولات اجتماعية واقتصادية واسعة تساهم في تفعيل مسار الحوكمة الطاقوية. (Goggins, 2019, p. 3)

في نفس السياق تُقدم لنا مقاربة الممارسة الاجتماعية تصور مهم في هذا المجال، حيث تُعتبر مسألة تنظيم الطلب على الطاقة مسألة ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى، حيث توجه هذه المقاربة التركيز من الفرد إلى المؤسسات الاجتماعية المؤطرة للمجتمع، ومن بينها نجد منظمات المجتمع المدني التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساهم في تأكيد المعاني والقيم المرتبطة بالممارسات اليومية للمواطنين المتعلقة باستخدام الطاقة مثل التدفئة، الاستحمام، التطهير الصحي، وعلى ضوء هذا فإن المقاربة تسعى إلى تعزيز دور المجتمع المدني في تغيير الظروف الأساسية التي تدعم ممارسات مستدامة في مجال الاستخدام الطاقوي، وتشجع التفكير في ميثاق أخلاقي يرتبط بضبط السلوكات ذات الصلة باستهلاك الموارد الطاقوية على مستوى الممارسات اليومية. (Goggins, 2019, p. 2)

بناءا على ماتقدم يُمكن القول أن تحليل العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومسار الحوكمة الطاقوية يرتبط بتأسيس نظري يكرس تعزيز درجة التفاعل بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل ضبط الممارسات اليومية المرتبطة بالاستهلاك الطاقوي، وبناء ثقافة استهلاكية طاقوية تعزز التوجه نحو الطاقة المستدامة بهدف يخدم ويعقلن السلوك الفردي في استخدام الطاقة على مستوى الممارسة اليومية.

المحور الثاني:
التحديات المرتبطة بأليات الحوكمة الطاقوية في الجزائر

على الرغم من الجهود الرسمية التي تبذلها الهيئات الحكومية في سبيل حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر، إلا أن فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذا المسار تواجهها مجموعة من التحديات، ويمكن توضيح هذه التحديات من خلال التطرق الى تحدي الاستهلاك الطاقوي المستدام، وتحدي استغلال الغاز الصخري، إضافة الى تحدي التسيير المستدام للنفايات.

أولا: التحدي المرتبط بالإستهلاك الطاقوي المستدام

لقد أبانت الجزائر على نية تغيير دفة الاهتمامات والتوجه نحو الطاقات المتجددة وفق استراتيجية بعيدة الأمد، وقد تم وضع أسس هذه الاستراتيجية انطلاقا من اجتماع جمعية التعديل للكهرباء والغاز سنة 2011، التي قدمت مجموعة من التوقعات المرتبطة بالاستهلاك الطاقوي في الجزائر، والتي تؤكد على ضرورة التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة لمواجهة الاحتياجات الطاقوية المستقبلية. (عيساوي، 2015، ص 615)

من خلال ما ذكرنا سابقا يمكن القول أن دعم عملية المشاركة في وضع السياسة الطاقوية في الجزائر يعد أمرا بالغ الأهمية، لأنه لا يمكن تحقيق انتقال طاقوي دون مشاركة فعالة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وبحكم الاستهلاك المتزايد للكهرباء تتخذ مؤسسة سونلغاز خطوات لزيادة الوعي حول ترشيد استخدام الكهرباء، وهي تحقيق بعض التقدم وإن كان بطيئا إلى حد ما، لأنه يقتصر على الطرق التقليدية دون مشاركة فعالة لمنظمات المجتمع المدني. (Bousboua, 2018, p. 10)

تقوم العديد من جمعيات حماية المستهلكين في الجزائر بدور مهم في تنمية الوعي الاستهلاكي السليم الذي يمكن الفرد من التصرف بحكمة في الموارد المتاحة وتكوين العادات الاستهلاكية السليمة، كتحسيس المستهلك بأهمية الطاقة وتنبيهه بعدم الإفراط في استخدامها؛ أي في حدود الحاجة فقط فالاستهلاك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفرط وغير العقلاني للكهرباء مثلا يشكل عبئا متزايدا على امكانيات الدولة، ولذا تعمل بعض الجمعيات على المشاركة في النشاطات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة ونذكر على سبيل المثال مشاركة الجمعية الجزائرية لحماية وترقية المستهلك لولاية البليدة في أعمال الملتقى المنظم من قبل الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استهلاك الطاقة والمتعلق بالرسم الخاص بالطاقة والمتعلق بالآلات الكهرومنزلية. (بن لحرش، 2013، ص 83)

في نفس السياق تعد المنظمة الجزائرية لحماية وارشاد المستهلك ومحيطه أحد أبرز الجمعيات المدنية الهادفة لتكريس فكرة علاقتها الوطيدة بالبيئة، وبقائها على ما أقرتهُ في أهدافها من حماية المحيط وضمان بيئة سليمة للمستهلكين على اعتبار أنهم الأفراد القاطنين في إقليم الدولة استناداً إلى ما يحملهُ المفهوم الواسع للمستهلك، وبذلك تسعى المنظمة لتكريس ما وضعته في مخطط عملها المتعلق بالبيئة، ففي مجال الأنشطة التوعوية والتحسيسية فإنها من كل بد تعكس نجاحاً وسط مختلف أفراد المجتمع، تنتشر النشاطات البيئية للمنظمة عبر بعض مكاتبها في مختلف الولايات، كون أنَّ المنظمة حديثة العهد بالنشأة لكنها في المقابل الأكثر فاعلية على المستوى الوطني، وقد قامت بالعديد من النشاط في إطار ترسيخ السلوك الاستهلاكي المستدام، ومن بين هذه النشاطات تنظيم يوم دراسي بعنوان ":العربات بالغاز الطبيعي... ضرورة اقتصادية وبيئية "المنعقد من طرف المنظمة في ولاية الجزائر العاصمة – قصر المعارض بتاريخ 20 جانفي 2017،كما تقوم المنظمة بالعديد من الخرجات التحسيسية والتوعوية في مجال تنمية الإستهلاك البيئي المستدام لدى المستهلك الجزائري، وذلك عبر مختلف الفروع الولائية لمكاتبها. (أحمد أسعد، 2017، ص 70)

إن أبرز تحدي يواجه حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر هو تضاعف معدل استهلاك الطاقة الداخلي، الذي تزايد نتيجة لعدة عوامل وأبرزها الاستهلاك الطاقوي غير العقلاني لدى المواطن الجزائري، حيث أن النمط الاستهلاكي للطاقة في الجزائر يبين لنا بأن قطاع المنازل هو أول مستهلك للكهرباء والغاز أمام كل من الصناعة والزراعة، كما يفسر لنا المشاكل التي تواجهها الجزائر في الشتاء بسبب الطلب المتزايد على الغاز لأغراض التدفئة، وفي الصيف أزمة كهرباء بسبب الطلب الكبير على الكهرباء لأغراض التبريد ، والملاحظ في إستهلاك الطاقة في الجزائر أن المنتجات البترولية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة النهائية المستهلكة، تليها منتجات الغاز، ثم الكهرباء. فالنمو المتزايد للاستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية والغاز، والذي انعكس في زيادة الاستهلاك الفردي للكهرباء يعود لطبيعة استخداماتهما، فالغاز هو المصدر الرئيسي للتدفئة للمنازل الجزائرية والمطبخ، بينما الكهرباء هو المصدر الرئيسي لاستخدامات الطاقة في الإضاءة والتبريد ومختلف التجهيزات المنزلية. (بوخدنة، 2014، ص 28)

تشير دراسة "مهري شفيقة" حول الوعي الاستهلاكي البيئي لدى الجزائريين أن هناك وعي استهلاكي بيئي ضعيف لدى المواطن الجزائري، وقد تجسد هذا من خلال العديد من المؤشرات، خاصة ما تعلق استعدادهم لإيقاف تشغيل الأجهزة الكهربائية بدلا من تركها تشتغل، حيث بينت نتائج الدراسة الميدانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هناك استعداد ضعيف لتبني رؤية الاستهلاك المستدام، إضافة إلى عدم الاهتمام عند شراء المنتجات من ناحية مدى استنفاذها للموارد الطاقوية من كهرباء وغاز. (مهري، 2019، ص 208)

كما أكدت الدراسة الميدانية التي قامت بها "زكية مقري" حول الإستهلاك المسؤول لدى المواطن الجزائري، حيث أكدت نتائج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية الخاصة بالبعد السلوكي لأنماط الاستهلاك المسؤول أن فكرة تخفيض الاستهلاك والمساهمة الايجابية في المجتمع لا تتجسد بشكل واضح في سلوكهم الاستهلاكي، وهذا يشير إلى صعوبة قناعة المستهلك بفكرة التخفيض أو الحد من الاستهلاك ليس بالتنازل عن اشباع بعض حاجاته، ولكن من خلال عقلنة استهلاكه كوسيلة للمحافظة على الموارد النادرة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية (مقري، 2014، ص 77).

ثانيا: التحدي المرتبط بقضية استغلال الغاز الصخري

تعد قضية استغلال الغاز الصخري أحد المشاريع التي تحاول الحكومة الجزائرية تبنيها في السنوات الأخيرة، باعتبار الغاز الصخري بديل طاقوي للموارد الطاقوية التقليدية المتاحة في الجزائر، ونتيجة الجدل الذي أثير حول قضية الغاز الصخري، فقد رافعت العديد من منظمات المجتمع المدني في الجزائر بضرورة أخذ الاعتبارات البيئية كأولوية في هذا المشروع بالنظر للآثار التي يمكن أن ينتجها استغلال الغاز الصخري على مستوى صحة المواطن، وكذا مشكلة تلويث الموارد المائية.

في نفس السياق فقد كان موقف منظمات المجتمع المدني في الجزائر ممانعا لهذا المشروع، حيث عملت الجمعيات ومكونات المجتمع المدني في الجزائر على تجاوز مرحلة الانتقادات إلى النزول إلى الشارع وخوض مواجهات مباشرة لايقاف عمليات التنقيب، التي تكفلت بها الشركات البترولية الأجنبية، كما طالب نشطاء في المجتمع المدني و المنظمات البيئية باستفتاء شعبي حول الموضوع لأهميته، وتأثيراته البيئية الخطيرة حتى على الأجيال القادمة، وتمّ إنشاء صفحات في موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك، للتعبير عن الرفض للنوايا الحكوميّة بخصوص هذه المسألة (عكّاز، 2015).

وقد تبنت العديد من منظمات حماية البيئة مواقف متشددة من تطوير حقول الغاز الصخري في عدد من الولايات، وذلك استنادا لآراء العديد من الأوساط العلمية والأكاديمية حول مستويات تلويث عالية للمياه الجوفية، إضافة إلى وجود مادة البنزول وهي مادة مسرطنة بالقرب من آبار استخراجه. (سابق، 2018، ص 12)

وقد أشار تقرير حول الشرق الأوسط حول جنوب الجزائر: طليعة المشاكل بأنه لم يكون يتصور أن تتحول مدينة عين صالح إلى مركز لحركة بيئية، حيث طالب التقرير بضرورة تبني سياسة أكثر شفافية حيال التنقيب عن الغاز الصخري وانتاجه، بداية بالتصريح بوضوح عن أماكن القيام بعمليات التنقيب هذه، و التشجيع على الأبحاث التي تدرس الآثار السلبية المحتملة على البيئة المحلية وكيفية التخفيف منها، إضافة إلى توسيع الحوارات خاصة مع السكان المحليين و منظمات المجتمع المدني. (مالي، 2016، ص10)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هذا فقد رفضت بعض منظمات المجتمع المدني إبداء رأيها في موضوع استغلال الغاز الصخري، حيث اتخذت موقفا محايدا حيال الغاز الصخري، رغم النفوذ الديني والثقافي والسياسي الكبير الذي تتمتع به في المنطقة، وفي نفس السياق فعلى الرغم من أن بعض مؤسسات المجتمع المدني ناهضت لهذا المشروع فإن البعض الآخر من مؤسسات المجتمع المدني أيدت هذا المشروع والأكثر من ذلك أيدت وتؤيد كل السياسات العامة، بحكم عدم استقلاليتها وبحكم ولائها للنخبة الحاكمة، وهذا ما شكل مفهوم دولنة المجتمع ؛ أي إلحاق مؤسسات المجتمع المدني بمؤسسات الدولة.

ورغم المواقف الرافضة من طرف منظمات المجتمع المدني لقضية استغلال الغاز الصخري في الجزائر، إلا أن الحكومة الجزائرية أكدت مضي الدولة نحو الاستثمار في هذا المجال ولا مفر من استغلاله، ومن جهة أخرى، ورغم تأكيد إيجابيات الغاز الصخري من طرف السلطات الحكومية، فإن عمليات استخراج هذا الغاز تثير تخوفات الخبراء من إمكان تأثيرها في الوضع الصحي للمواطنين وتهديدها المباشر لإحتياطات البلاد من المياه والطبيعة الجيولوجية للصحراء، وهو ما يجعل استغلال هذا النوع من الغازات مجازفة غير محسوبة العواقب على البلاد. (جابه، 2015، ص 131)

إضافة إلى ماتقدم فإن استغلال الغاز الصخري في الجزائر يواجه العديد من التحديات ومنها: عدم قدرة الإقتصاد الجزائري على تحمل تكاليف إنتاج الغاز الصخري المرتفعة، في هذه المرحلة، كما أن استخراج الغاز الصخري يتطلب مهارات فنية وتكنولوجيا عالية لا تتوفر عليها الجزائر، ما يحتم عليها اللجوء إلى المتخصصين في هذا المجال، إضافة إلى الأضرار البيئية الناجمة خاصة في ظل غياب الرقابة الصارمة لشروط الاستخراج، وما يترتب عليها من تلويث للموارد المائية، إضافة إلى موقف المجتمع المحلي الرافض لعملية التنقيب. (أوسياف، 2019، ص 71)

على ضوء ماتقدم يمكن القول أن التحدي المرتبط بإنتاج الغاز الصخري هو نتيجة عدم القدرة على خلق بديل عن اقتصاد الريع، وليس كون الغاز الصخري فقط خطير على الانسان والبيئة، ولعل المؤشرات والإحصائيات العديدة تؤكد هذا التوجه، وكذا عدم التوجه الى الطاقات النظيفة وتعطل مشروع ديزرتيك الالماني منذ 2009.

ثالثا: التحدي المرتبط بالتسيير المستدام للنفايات

يعد التسيير المستدام للنفايات أحد مظاهر الحوكمة الطاقوية، من خلال العمل على إعادة تدوير النفايات من أجل توليد طاقة سواء من النفايات الصلبة أو السائلة، وفي هذا السياق ورغم حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال، إلا أن دراسة للباحثين خوريف وسام ومحمود عيسى حول مساهمة منظمات المجتمع المدني في تسيير النفايات في الجزائر حالة ولاية سكيكدة، كشفت عن تزايد أهمية منظمات المجتمع المدني في تسيير النفايات الصلبة في ظل عدم قدرة البلديات والمؤسسات الحكومية في التعامل مع الوضع، حيث تساهم منظمات المجتمع المدني في الإعلام والتوعية والتحسيس بضرورة التسيير المستدام للنفايات، حيث يشير الباحثين على المستوى الميداني أن 20 بالمئة من الجمعيات البيئية في ولاية سكيكدة تساهم في إعادة تدوير النفايات. (Khorief, 2017, p. 678)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يشير أحد التقارير الذي أعدته الوكالة الألمانية للتعاون سنة 2014 حول تسيير النفايات في الجزائر، أن السطات الحكومية في الجزائر تشجع منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تسيير النفايات، التي تساهم في عملية التوعية على المستوى البعيد في كيفية التعامل مع النفايات وإعادة تدويرها بهدف استجراج الطاقات الناتجة عنها. (Kehilla, 2014, p. 20)

على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الجمعيات البيئية في الجزائر في التسيير العقلاني والمستدام للنفايات، من خلال العمل على إعادة تدويرها لإستخراج الموارد الطاقوية التي تتضمنها، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه هذا المجال، فرغم الكمية المتزايدة للنفايات الصلبة التي تنتج في الجزائر في تزايد مستمر، وما يشكله ذلك من خطر وتهديد على البيئة والصحة العمومية، الأمر الذي يزيد من أهمية إعادة التدوير، إلا أنه ما يتم إعادة تدويره تعد ضعيفة جدا، كما أن معظم برامج تسيير النفايات، وإن كانت تشجع على عملية إعادة تدوير النفايات، إلا أنها تصب في مجملها حول كيفية التخلص من المفارغ العمومية والحفاظ على البيئة، أما عملية تثمينها وإعادة تدويرها، فإنها لاتزال حبرا على ورق، ولم ترق إلى المستويات العالمية. (جحيش، 2020، ص 149)

كما أن التحدي الآخر المرتبط بالتسيير المستدام للنفايات يرتبط بالتصور الخاطئ لمصطلح النفايات، إذ يراه البعض أنه مصطلح سلبي، في حين العكس صحيح، فللنفايات أهمية تجارية وصناعية كبيرة، وفي هذا الإطار تخسر الجزائر نتيجة تجاهلها لإعادة التدوير 5مليارات دولار سنويا، إذ تبلغ مخلفاتها حوالي 90 مليون طن سنويا، ولو أعيد تدويرها لأنتجت 14مليون طن ورق، و2مليون طن حديد، و75 ألف طن بلاستيك. (بوزورين، 2019، ص 33)

المحور الثالث:

التحديات المرتبطة بضعف بالبنية المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر

إضافة إلى التحديات المرتبطة بآليات الحوكمة الطاقوية في الجزائر، فإن هناك مجموعة من التحديات ذات الطابع المؤسسي تحد من فعالية مساهمة منظمات المجتمع المدني في حوكمة السياسة الطاقوية في الجزائر، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:

أولا: التحديات المرتبطة بهيكلة المجتمع المدني في الجزائر

لقد ساهمت البيئة التي تشكلت فيها منظمات المجتمع المدني في الجزائر في التأثير على بنيته المؤسساتية، وعلى دوره على مستوى السياسات الطاقوية خصوصا، حيث أن الاقتصاد الريعي يمنع فعالية المجتمع المدني في الجزائر لأنه يشجع على الممارسات الريعية ويخنق الممارسات الإنتاجية من خلال التشجيع على إنتشار الزبونية السياسية واستقطاب النخب والفئات الاجتماعية على قواعد الولاء الشخصي والمنفعة الشخصية المتبادلة، كما أن إلحاق المجتمع الاقتصادي بالمجتمع السياسي ومنع استقلالية المجتمع عن الدولة ماديا كلها عوامل ساهمت في إضعاف البناء المؤسساتي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر. (نوري، 2019، ص 76)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفتقر الجمعيات الوطنية على عمومها و جمعيات حماية البيئة والمحيط خصوصاً إلى جملة من النقائص عند سعيها لتحقيق أهدافها، والتي تشكل في مجملها عوامل تقودها إلى الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة ويتمثل جانب كبير من هذه العوامل في النقائص المتعلقة بخصوصية النظام القانوني الذي يحكم الجمعيات سواء أكان ذلك متجسد بعدم معرفة أعضاء الجمعية بما منح لهم القانون من وسائل لتحقيق مختلف الأهداف المرتبطة بالبيئة، أو انعدام التكوين والرصيد العلمي لدى قياداتها، أو حتى في ضعف الممارسة الديموقراطية والشفافية والتنظيم والمشاركة الحقيقية لأعضائها عند التداول وطرح المشاريع للمناقشة وبالتالي خضوعها لسياسة الزعامة الفردية. (أحمد أسعد، 2017، ص 67)

كما أنه نظرا لكون البيئة قضية الجميع وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل الطاقوي، ونظرا لتشعب وتداخل العناصر البيئية، بحيث يستحيل من الناحية العلمية والعملية إيجاد فصل مطلق بينها، فإنه من الضروري توحيد جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في كل مجالات حماية البيئة، بل ومحاولة التواصل مع باقي أطياف الجمعيات الثقافية والرياضية والدينية والتربوية لتبادل الأفكار والخبرات وتنقيح البرامج والتعاون الإيجابي من أجل تنمية الوعي البيئي وزرع قيم الحفاظ على البيئة، ويجب أن لا ينحصر هذا التنسيق والتفاعل في نطاق ضيق، بل لابد أن يمتد إلى أبعد مدى ممكن ليتخذ الشكل التنسيقي المؤسسي في إطار فيدراليات تؤدي إلى تعميم الممارسات والإستفادة من التجارب الناجحة، وتعمل على توحيد الموارد والطاقات لإنجاز المشاريع الكبرى التي تتجاوز إمكانيات الجمعية الواحدة، إضافة إلى إكسابها وزنا يجعلها ورقة ضغط لها كلمتها في إتخاذ القرار الطاقوي ويمكنها من فرض شروطها في التعامل مع السلطة. (مدين، 2014، ص 12)

يعتبر التمويل من الأمور الضرورية للجمعيات بغية تنفيذ وتجسيد مشاريعها في إطار الأهداف المسطرة، وبالرجوع إلى قانون الجمعيات الأخير 12-06 نجد أنه ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هذه الجمعيات، وهذا ما يجعل الجمعيات والبيئية منها حبيسة ما تمن به عليها الدولة، وبطريقة منهجية يمكن أن سياسة الدولة في هذا المجال تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

- تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع.
- الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع المدني.

كما أن التمويل الذاتي والبعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا ما نجد أن قيمة اشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100دج و 200 دج للسنة، هذا بالإضافة إلى عدم امتلاكها حق الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج، الأمر الذي يؤثر على فعالية نشاط الجمعيات في أداء أدوارها الوظيفية في المجتمع. (بوحنية، 2011، ص 40)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: ضعف العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان

تعترض المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في الحوكمة الطاقوية في الجزائر خاصة في مجال التشريع للسياسات الطاقوية جملة من التحديات أبرزها ضعف العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان، فمثلا نلاحظ أن الزيادات المتكررة في البنزين بدون مبرر حقيقي رغم أن الدولة تعيش أزمة وباء كورونا، وهذا يعود أساسا الى غياب تأثير المجتمع المدني في علاقته مع البرلمان،كما يلاحظ الدور المحدود الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في مناقشة قانون المحروقات الجديد، الذي أثار الكثير من الجدل حول مضامينه وغاياته الرئيسية.

في هذا السياق يلاحظ أن ما يميز العلاقة بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر هو غياب الإطار القانوني المنظم لها، فلا الدستور ولا الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان ولا القانون العضوي الناظم لعملهما تحتوي على أي مادة تتيح لمنظمات المجتمع المدني بأن تشارك في أعمال البرلمان سواء من ناحية الدور التشريعي أو من ناحية الدور الرقابي على أعمال الحكومة.(مراح،2020، ص 30)

كما تشير احدى الدراسات المغاربية المقارنة حول منظمات المجتمع المدني في الدول المغاربية والتي شملت الجزائر، أنه تم الوقوف على العديد من نقاط الضعف المرتبطة بعلاقة منظمات المجتمع المدني بالمؤسسات الحكومية الرسمية، ومن بينها المؤسسة التشريعية، ويمكن رصد هذه النقاط من خلال مايلي: (حاروش، 2013، ص157)

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.
- عدم الاعتراف بالجمعيات كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.

وبالرغم من الإصلاحات التي جاءت في أفريل 2011، والإعلان عن حوار موسع مع مختلف المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن خلاله تم النظر في العديد من النصوص القانونية، لكن بالرجوع لبعض النصوص لم تظهر لمسة وحقيقة اشراك الجمعيات في إثراء هذه النصوص، نجد مثلا أن قانون الجمعيات لسنة 2012، قد أكد التقييد الذي تفرضه الدولة على مؤسسات المجتمع المدني، وهنا لابد من تأطير علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة المحلية والبرلمانية، عبر نصوص قانونية سواء دستورية أو تشريعية صريحة تضبط إطار هذه الشراكة، وللأسف فإنه ما يلاحظ على التشريع الجزائري، هو ضعف الإطار القانوني المجسد لهذه العلاقة، وبالرجوع للنصوص القانونية المتعلقة بالعمل البرلماني، نجدها كذلك أنها قد غيّبت النص على هذه العلاقة، خاصة في الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان، وكذلك القانون العضوي المحدد لعلاقة البرلمان بالحكومة، وهذا على عكس بعض التشريعات المقارنة، التي كرست دستوريا حق الجمعيات في إعداد مشاريع وقرارات لدى المؤسسة التشريعية. (دبوشة، 2019، ص131)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم تحليل التحديات المرتبطة بمساهمة الفواعل غير الرسمية بالتركيز على منظمات المجتمع المدني كنموذج في الصنع الجيد للسياسة الطاقوية في الجزائر، عبر تحليل مفاهيمي ونظري للسياسة الطاقوية والحوكمة الطاقوية، مع تقديم تأسيس نظري لكيفية مساهمة منظمات المجتمع المدني في حوكمة السياسة الطاقوية، وعلى المستوى العملي تم التركيز على الحالة الجزائرية عبر توضيح مجموعة التحديات التي يمكن تحد من مساهمة المجتمع المدني في تفعيل مسار الحوكمة الطاقوية، والتي تم رصدها على مستويين يتعلق الأول بحداثة التجربة الجزائرية في مجال حوكمة السياسات الطاقوية، والمستوى الثاني يتعلق بهيكلة وبنية منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وفي ضوء ذلك تم الخروج **بالنتائج** التالية:

- إن مساهمة منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الاستهلاكي الطاقوي لدى المواطن الجزائري لاتزال محدودة جدا، بالنظر للإستغلال غير العقلاني للموارد الطاقوي وتزايد الطلب عليها.
- ضعف مواقف المجتمع المدني في فرض تصوراتها الفكرية حول تبني المشاريع الطاقوية ذات الفائدة الاجتماعية، خصوصا ما تعلق بقضية استغلال الغاز الصخري.
- محدودية مساهمة منظمات المجتمع المدني في التسيير المستدام للنفايات وإعادة تدويرها للإستفادة من الطاقات الكامنة بها، حيث أن الوعي بأهمية تدوير النفايات لازال محدودا لدى المواطن الجزائري.
- غياب مقاربة تشاركية لدى السلطات الحكومية في تبني المشاريع الطاقوية، وبرامج الفعالية الطاقوية.
- يعد ضعف البناء المؤسساتي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر هاجسا يساهم في محدودية وفعالية الأدوار الوظيفية لهذه المنظمات خصوصا ما تعلق بقضايا البيئة والطاقة.
- ضعف العلاقة الوظيفية بين المجتمع المدني والبرلمان في الجزائر يحد من تأثير في تقديم خبراته واستشاراته في إطار تشريع القوانين المتعلقة بالسياسات الطاقوية.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج **بالتوصيات** التالية:

- ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في تنمية الوعي الاستهلاكي الطاقوي لدى الجزائريين، بالنظر لضرورة خلق توازن بين معدلات الاستهلاك الداخلي للطاقة والتصدير الخارجي.
- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في المشاريع الطاقوية الاستراتيجية خصوصا مشروع الغاز الصخري، بالنظر للتداعيات الإجتماعية والبيئية التي أثارها المشروع.
- ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية بأهمية التسيير المستدام للنفايات، والعمل على إعادة تدويرها والاستفادة منها كمصدر بديل للطاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ضرورة دعم البنية المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني وتعزيز استقلاليته ليتمكن في فرض تصوراته وأفكار في إطار المشاريع والبرامج الطاقوية الوطنية.

– ضرورة تعزيز العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والهيئات التشريعية للمساهمة الفعالة في مجال التشريع الطاقوي.

الإحالات والمراجع:

1. أوسياف عمار ياسين. (2019). الغاز الصخري في الجزائر: بين بديل لتنويع المداخيل و إشكالية تلوث البيئة. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 6(1).
2. - أحمد أسعد توفيق. (2017). دور الجمعيات الوطنية في التوعية والحد من المخاطر البيئية: المنظمة الجزائرية لحماية وارشاد المستهلك ومحيطه نموذجا. تأليف طالبي سرور ، آليات حماية البيئة. لبنان: مركز جيل لحقوق الإنسان.
3. - بوزورين فيروز. (2019). عملية إعادة تدوير النفايات أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر. مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، 5(2).
4. - بوحنية قوي. (2011). المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية. مجلة المغرب الموحد(10).
5. - بوفنش وسيلة. (2018). دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016. المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 6(2).
6. - بوخدنة آمنة. (2014). الإستهلاك المستدام: التحديات و السياسات المرتبطة به في الجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة(42).
7. - بن لحرش نوال. (2013). جمعيات حماية المستهلكين في الجزائر دور وفعالية. كلية الحقوق، الجزائر: جامعة قسنطينة.
8. - براجي صباح. (2012). دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة. كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.
9. - جابه أحمد. (2015). الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية. المستقبل العربي(441).
10. - جحيش يوسف. (2020). الإقتصاد الدائري الأخضر: إعادة تدوير المخلفات وأثرها على التوازن الإيكولوجي وإنتاج بدائل للطاقة. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، 9(16).
11. - دبوشة فريد (2019). علاقة الجمعيات بالمجالس المنتخبة في الجزائر: دراسة مقارنة. مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة،(35).
12. - حاروش نور الدين.(2013). تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني: البرلمان المدني . مجلة المفكر،(10)
13. - مالي روبرت. (2016). جنوب الجزائر طليعة المشاكل. بلجيكا: مجموعة الأزمات الدولية.
14. - مدين آمال. (2014). المشاركة الجمعوية في حماية البيئة. مجلة القانون والأعمال المغربية(2).
15. - مهديد عمرة. (2019). استراتيجيات الانتقال والحوكمة الطاقوية في الجزائر آفاق 2030. مجلة الحقوق والعلوم السياسية(11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. - مهري شفيقة. (2019). الوعي البيئي ومحددات الإستهلاك المسؤول لدى المستهلك دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين على مستوى الشرق الجزائري. آفاق العلوم، 4(16).
17. - مقري زكية. (2014). تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ظل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية(1).
18. - مراح أحمد. (2020). علاقة المعارضة البرلمانية بتنظيمات المجتمع المدني في النظام السياسي الجزائري. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، 3(1).
19. - نوري دريس. (2016). المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة. مجلة سياسات عربية، (19).
20. - سابق نسيمة. (2018). تحديات إستغلال الغاز الصخري في الجزائر بين الحتمية الإقتصادية والعوائق البيئية. الملتقى الوطني حول: "تحديات الأمن الطاقوي في الجزائر". الجزائر: جامعة باتنة.
21. - عيساوي نصر الدين. (2015). واقع وآفاق الحوكمة الطاقوية في الجزائر: أحسن مصدر للطاقة هو إقتصاد الطاقة. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 8(1).
22. - عبد الجليل عباس. (2017). دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر. الإمارات العربية المتحدة: نور للنشر.
23. - عكّاز محمد سميح الباجي. (2015). الغاز الصخري في المغرب العربي: بين إصرار الحكومات ورفض المجتمع المدني. تاريخ الاسترداد 25 4، 2020، من نواة بالعربية: https://nawaat.org/portail/2015/03/31/

24. Bousboua , M. (2018). Energy Security in Algeria: in Post Oil Era. algerian review of security and developement, 7(1).
25. Dieperink ,Carel .(2014) .Local civil society based renewable energy organisations in the Netherlands: Exploring the factors that stimulate their emergence .Energy Policy.(69)
26. Garcia, I. (2019). Cities and civil society as allies for the energy transition in the EU and US Lessons for successful civil society engagement. USA: The German Marshall Fund of the United States.
27. Goggins, G. (2019). Sustainable transitions in residential energy use: Characteristics and governance of urban-based initiatives across Europe. Journal of Cleaner Production(237).
28. Hoppe, T. (2019). Social Innovation and the Energy Transition. Sustainability, 11(1).
29. Kehilla Youcef .(2014) .Country Report on Solid Waste Management in ALGERIA . Germany: german coperation agency.
30. Khorief, O. (2017). The Implications of Civil Society in Waste Management: Case of Study Skikda, Algeria. International Journal of Environmental Science and Development, 8(9).
31. Liu Zhenya .(2015) .global-energy-interconnection .Amsterdam: Elsevier Science.
32. Owen, A. (2009). Energy Policy. Paris: Eolls publishers.
33. Prontera, A. (2009). Energy Policy: Concepts, Actors, Instruments and Recent Developments. World Political Science Review, 5(1).
34. Smith, A. (2012). Civil society in sustainable energy transitions. Dans D. Loorbach, Governing the energy transition. New York: Routledge.
35. *Tosun, Jale .(2016) .Oxford Research Encyclopedia of Politics .USA: Oxford University Press.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com